المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution *for* Human Rights

Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

الاستراتيجية وخطة العمل

2025 - 2022

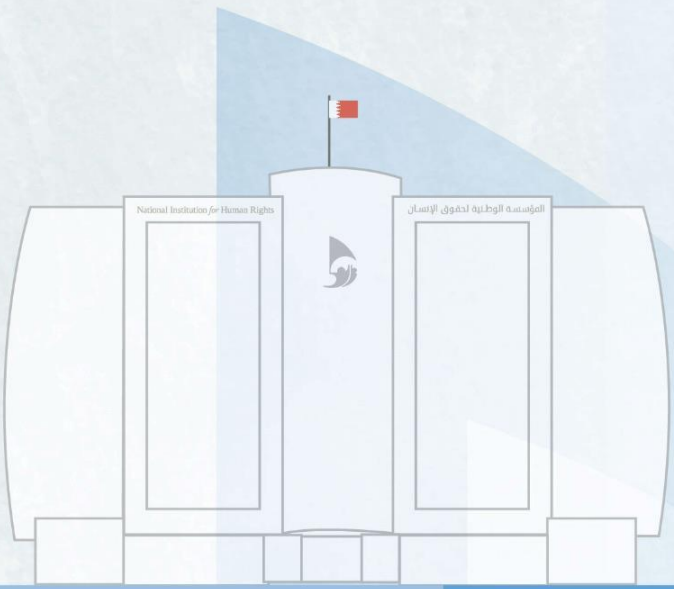

#اضمن_حقك

NIHR Bahrain
nihrbh
info@nihr.org.bh
+973 17111666
80001144
www.nihr.org.bh

استراتيجية وخطة عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (2022-2025)

رؤية ورسالة المؤسسة

الرؤية

الإيمان بأن مســـألة حقوق الإنســـان من الثوابت الوطنية، وأن الإقرار بالحقوق والحريات العامة مدنية وسياسية، أم اقتصادية واجتماعية وثقافية، وسواء كانت هذه الحقوق فردية أو جماعية، هو التزام بقيم العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية لكل بني البشر وبدون تمييز.

"ثقافة حقوق الإنسان نمط حياة"

الرسالة

العمل على تنمية وتعزيز وحماية حقوق الإنســـان للمواطن والمقيم بمملكة البحرين، بتوفير الحماية والمســاندة للأفراد، وتمكينهم من اكتســاب المعرفة المتنوعة لممارســة حقوقهم المشــروعة، وتحديد احتياجاتهم وكيفية المطالبة بها والدفاع عنها عن طريق نشـــر ثقافة حقوق الإنســـان بكل الوســـائل المتاحة.

"معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"

المقدمة

تأسست المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية مستقلة، حيث أصدر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة – ملك مملكة البحرين أمرًا ملكيًا رقم (46) بإنشائها في 10 نوفمبر 2009، مع منحها الاختصاصات والصلاحيات على نحو يتوافق و"مبادئ باريس" المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، الصادرة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (48/134).

وإيمانًا بأهمية تعزيز عمل المؤسسة ومنحها المزيد من الاستقلالية المالية والإدارية، وإيجاد ضمانة قانونية، فقد وافق مجلس النواب ومجلس الشورى على قانون إنشائها، حيث أصدر صاحب الجلالة الملك المفدى القانون رقم (26) لسنة 2014 بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ولغرض إضفاء المزيد من الاستقلالية لعملها وتأكيد توافقها مع المقررات الدولية ذات الصلة، وأخذًا بملاحظات اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، تم تعديل قانون إنشائها بموجب المرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2016.

وجاء قانون إنشاء المؤسسة مؤكدًا دورها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، حيث أقرت المادة رقم (12) منه جملة من الاختصاصات للمؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها في هذا المجال، حيث ينهض دور المؤسسة في "التعزيز" من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان عبر مختلف الوسائل المتاحة، منها عقد المؤتمرات والدورات التدريبية وورش العمل والمحاضرات لعامة الجمهور، أو فئات مستهدفة بعينها، إلى جانب التدريب في مجال حقوق الإنسان ونشر وطباعة النشرات التثقيفية ذات الصلة بعملها، إضافة إلى إجراء البحوث والدراسات في هذا الشأن، والمشاركة في المحافل المحلية والدولية، وفي اجتماعات المنظمات الإقليمية والدولية، فضلًا عن إصدار النشرات والمطبوعات والبيانات والتقارير الخاصة وعرضها على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

كما منح القانون المؤسسة اختصاصًا في بحث ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية مع المعاهدات الإقليمية والدولية المعنية بمسائل حقوق الإنسان، وفي ذلك التوصية بالانضمام إلى الاتفاقيات الإقليمية والدولية المعنية ذات الصلة، وتقديم التقارير الموازية، والإسهام في صياغة ومناقشة التقارير التي تتعهد المملكة بتقديمها دوريًّا وإبداء الملاحظات عليها، تطبيقا لاتفاقيات إقليمية ودولية خاصة بحقوق الإنسان، ونشرها في وسائل الإعلام، والتعاون مع الهيئات الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية، والمؤسسات ذات الصلة في البلدان الأخرى المعنية بتعزيز حقوق الإنسان.

وتعتبر "حماية" حقوق الإنسان الركيزة الأساسية المقابلة لدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز هذه الحقوق، وقد بدا ذلك بوضوح في "مبادئ باريس" وبالأخص عندما منحت تلك المبادئ

المؤسسات اختصاصات شبه قضائية من خلال سلطتها في تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان ودراستها وإحالتها إلى جهات الاختصاص ومتابعتها، مع تبصير ذوي الشأن بالإجراءات الواجبة الاتباع، ومساعدتهم على اتخاذها أو المعاونة في تسويتها مع الجهات المعنية.

كما يشمل دور المؤسسات الوطنية في مجال "الحماية" قيامها بعملية رصد لكل ما من شأنه المساس بحق الأفراد في التمتع بالحقوق والحريات العامة المقررة لهم، إذ تشكل عملية الرصد وسيلة ضرورية للتأكد من درجة ومدى احترام الدولة لالتزاماتها القانونية أو الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان. كما تقتضي تلك "الحماية" قيام المؤسسات الوطنية بالزيارات الميدانية للأماكن التي يحتمل أن تقع فيها انتهاكات لحقوق الإنسان.

ومن أجل مواصلة دور المؤسسة الفعّال في مجال حماية وتعزيز وتنمية حقوق الإنسان في مملكة البحرين حرصت على أن تكون استراتيجيتها وخطة عملها للأعوام (2022-2025)، متماشيتين مع خطة مملكة البحرين الوطنية لحقوق الإنسان، علمًا أن المؤسسة شاركت في عدد من ورش العمل الخاصة بإعداد المحاور الأساسية للخطة الوطنية، كما أبدت المؤسسة الوطنية ملاحظاتها على المسودتين الأولى والثانية من تلك الخطة بناءً على الطلب الوارد من قبل وزارة الخارجية في هذا الشأن، ويأتي ذلك تنفيذًا للمادة (12) – الفقرة (أ) من قانون الإنشاء، والتي نصت على أن المؤسسة حيث تختص بـ"المشاركة في وضع وتنفيذ خطة وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على مستوى المملكة"، مع التنويه بأنه شارك في إعداد وصياغة تلك الخطة عدد من الجهات المحلية، فضلًا عن عدد من أجهزة وآليات الأمم المتحدة وبالأخص فريق الأمم المتحدة في مملكة البحرين، وذلك تفعيلًا للتنسيق الدائم والتعاون المستمر المحلي والإقليمي والدولي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وأخذت المؤسسة في الاعتبار أن تكون استراتيجيتها وخطة عملها للأعوام (2022-2025) متسقتين تمامًا مع جهود مملكة البحرين الرامية إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان، حيث أقرت المملكة في المدة الماضية توقيع مذكرة تفاهم بين حكومة مملكة البحرين ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، التي تستهدف تعزيز العمل التعاوني بين الجانبين في مجالات المساعدات الفنية وبناء القدرات والبرامج الخاصة بتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

وبما أن عام 2022 هو عام للانتخابات النيابية والبلدية في مملكة البحرين، وانطلاقًا من أهمية الاستمرار في تعزيز المشاركة المجتمعية وتنمية روح المواطنة لدى المواطنين، ووفقًا للصلاحيات الممنوحة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمقتضى المادة رقم (12) - الفقرة (هـ) من قانون إنشائها، حيث تختص المؤسسة بـ"رصد حالات انتهاكات حقوق الإنسان، وإجراء التقصي اللازم، وتوجيه انتباه الجهات المختصة إليها مع تقديم المقترحات التي تتعلق بالمبادرات الرامية إلى وضع حد لهذه الحالات، وعند

الاقتضاء إبداء الرأي بشأن موقف تلك الجهات وردود فعلها"، ووفقًا للفقرة (ز) من ذات القانون التي تمنحها حق "القيام بالزيارات الميدانية المعلنة وغير المعلنة، لرصد أوضاع حقوق الإنسان في المؤسسات الإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية، أو أي مكان عام آخر يشتبه في أن يكون موقعًا لانتهاك حقوق الإنسان".

وإنفاذًا للدور المنوط بالمؤسسة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية على أرض الواقع، واستجابة لضمان تمتع الجميع بالحقوق والحريات وبالأخص الحق المعني بالترشيح والانتخاب، واستكمالًا لدورها في هذا الشأن، فإن المؤسسة تعتزم المشاركة في ملاحظة الانتخابات النيابية والبلدية في مملكة البحرين في عام 2022، حيث قامت المؤسسة، وبما لها من ولاية واسعة بصفتها جهة مستقلة - بموجب قانون إنشائها - بملاحظة الانتخابات النيابية والبلدية لعام 2018، منذ الدعوة إليها والبدء بإجراءاتها، حتى الإعلان النهائي للفائزين بالعضوية، ومتابعة النتائج النهائية للطعون.

مهام المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وإنجازاتها خلال الأعوام (2019 - 2020 - 2021)

تمكنت المؤسسة خلال النطاق الزمني لاستراتيجيتها وخطة عملها السابقتين إنجاز ما نسبته (92%) من أهدافها بنجاح، وبما يوفي معايير مؤشرات الأداء التي وضعتها في هذا الصدد، إلا أنه ونظرًا إلى ما طرأ على العالم من ظروف استثنائية جراء انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وما تبعه من اتخاذ الجهات المعنية في المملكة إجراءات احترازية ذات الصلة، التي بدأت بتعليق الدراسة في المدارس الحكومية والخاصة ورياض الأطفال، والتي تضمنت محورًا أساسيًّا حول تجنب الاختلاط بالناس أو حضور المجالس العامة، قامت المؤسسة - أسوة بباقي الجهات الرسمية - بتأجيل عقد الاجتماعات وجميع الأنشطة المقرر عقدها بدءًا من مارس 2020.

وقد شكل الاستمرار في تنفيذ الاستراتيجية إلى جانب مواصلة دور المؤسسة في نشر ثقافة حقوق الإنسان بين مختلف فئات المجتمع وفقًا للمعايير الأممية ذات الصلة، تحديًا رئيسًا للمؤسسة في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، حيث كان لزامًا عليها تذليل الصعاب كافة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من المجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار احترام وتنفيذ الإجراءات الاحترازية كافة التي قامت بها المملكة في هذا الصدد، وعلى إثر ذلك قامت المؤسسة بطرح عدد من المشاريع التوعوية والمبادرات الهادفة وتنظيم البرامج التدريبية وورش العمل والطاولات المستديرة عن بُعد باستخدام الوسائل الإلكترونية والتكنولوجيا الحديثة للاتصال المرئي.

الأنشطة الرئيسة المستمرة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان

(1) تقديم الآراء الاستشارية ودراسة التشريعات الوطنية

تمكنت المؤسسة خلال الأعوام (2019-2020-2021) من تقديم (47) رأيًا استشاريًا للسلطات الدستورية في المملكة، بناء على طلب منها، ولعل من أبرز القوانين ومشروعات القوانين التي أسهمت المؤسسة في إبداء الرأي بشأنها أو دعت إلى سرعة إصدارها على النحو الذي تتفق فيه مع المعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان ما يلي:

- القانون رقم (4) لسنة 2021 بإصدار قانون العدالة الإصلاحية للأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة.
- القانون رقم (7) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002 (التوسع في بدائل الدعوى الجنائية).
- القانون رقم (18) لسنة 2017 بإصدار قانون العقوبات والتدابير البديلة.
- المرسوم بقانون رقم (16) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم (36) لسنة 2012 (حظر التمييز في الأجور بين العُمال والعَاملات في العمل ذي القيمة المتساوية).
- المشروع بقانون بشأن الصحة النفسية، المرافق للمرسوم رقم (80) لسنة 2013.

كما قامت المؤسسة بدراسة عدد من التشريعات والنظم المعمول بها في المملكة المتعلقة بحقوق الإنسان، حيث أسفرت تلك الدراسات عن تقديم عدد (3) مقترحات معنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، تمحورت فيما يلي:

- إرسال مقترح إلى وزارة الإسكان بخصوص تعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم (909) لسنة 2015 بشأن نظام الإسكان، لغرض تضمين القرار عدد من الضمانات التي تكفل لكبار السن التمتع بالخدمات الإسكانية.
- إرسال مقترح إلى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بخصوص تعديل نطاق وفترة حظر العمل الواردة في القرار الوزاري رقم (3) لسنة 2013 بشأن حظر العمل وقت الظهيرة للعمال.
- إرسال مقترح إلى وزارة الخارجية بخصوص آلية وأهداف ومضمون الخطة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين.

عدد الآراء الاستشارية والمقترحات على التشريعات الوطنية التي قامت المؤسسة بإرسالها إلى السلطات الدستورية خلال الأعوام (2019-2020-2021)

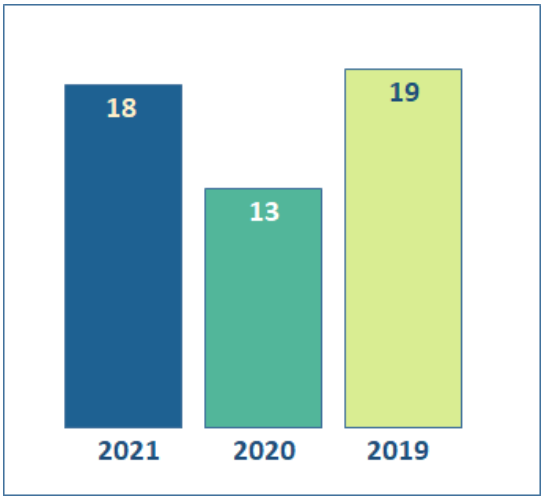

(2) التعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان

لم تكن المؤسسة في منأى عن التفاعل مع الآليات الدولية والإقليمية ذات الصلة بحقوق الإنسان، حيث قدمت - خلال النطاق الزمني للاستراتيجية – ثلاثة تقارير موازية إلى هيئات المعاهدات: اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة القضاء على التمييز العنصري، واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أنها في طور الانتهاء من إعداد التقرير الموازي إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لتقديمه في بداية عام 2022.

ونظرًا إلى كون المؤسسة جهة استشارية في مجال حقوق الإنسان، فقد تعاملت خلال الثلاث السنوات الماضية مع عدد (29) استبانًا واردًا من جهات وهيئات ومعاهد أكاديمية ومنظمات إقليمية ودولية، حكومية وغير حكومية (مثل: المفوضية السامية لحقوق الانسان، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (APF)، جامعة كوينز- بلفاست-إيرلندا الشمالية، جامعة لايدن-هولندا، جمعية الوقاية من التعذيب (APT).

(3) تلقي الشكاوى ورصد أوضاع حقوق الإنسان والزيارات الميدانية وحضور جلسات المحاكم

تعاملت المؤسسة في الأعوام 2019- 2020-2021 - من خلال "مركز الاتصال وتلقي الشكاوى" التابع للأمانة العامة - مع ما يزيد على (4400) اتصالٍ، حيث تعددت الخدمات المقدمة من قبل المركز لتشمل تسلّم ودراسة الشكاوى وإحالتها إلى الجهات المعنية، ورصد أي انتهاكات لحقوق الإنسان وتقديم المساعدة والمشورة القانونية ذات الصلة، إضافة إلى إجراء اتصالات لمتابعة شكاوى سابقة.

وتلقت ما يزيد على (230) شكوى متعلقة بحقوق الإنسان على اختلافها، وتمت دراستها وإحالة ما ترى إحالته منها إلى جهات الاختصاص، مع المتابعة بشكل فعّال وتبصير ذوي الشأن بالإجراءات الواجبة الاتباع، ومساعدتهم على اتخاذها أو المعاونة في تسويتها مع الجهات المعنية.

أما فيما يتعلق بالمساعدات القانونية، فقد قدمت المؤسسة زهاء (1500) مساعدة، كان بعضها متعلقًا بمسائل أو نزاعات شخصية بين الأفراد، أو موضوعات منظورة أمام جهة تحقيق قضائية أو إدارية، أو تلك التي توجد فيها سلطة تقديرية للجهة ذات الاختصاص كمسائل الجنسية والإقامة والإفراج عن محكومين أو موقوفين أو استبدال ما تبقى من مدة عقوبتهم، أو النظر في صحة ثبوت الاتهام من عدمه، أو مواضيع لا ينعقد للمؤسسة اختصاص في نظرها كونها وقعت خارج الحدود الإقليمية للمملكة، وقد جرى التواصل مع الجهات المعنية في بعضها لدواعٍ إنسانية.

وإعمالًا لاختصاصها في مجال رصد انتهاكات حقوق الإنسان، وإجراء التقصي اللازم بشأنها، والقيام بالزيارات الميدانية المعلنة وغير المعلنة لرصد أوضاع حقوق الإنسان في المؤسسات الإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية، أو أي مكان عام آخر يشتبه في أن يكون موقعًا لانتهاك حقوق الإنسان بناء على قانون الإنشاء، رصدت المؤسسة ما يقارب (300) حالة متنوعة، وجرى التعامل معها جميعًا حسب ما تتطلبه طبيعة كل حالة بالتعاون مع الجهات المعنية.

عدد الشكاوى التي استلمتها المؤسسة والمساعدات القانونية المقدمة وحالات الرصد خلال الأعوام (2019-2020-2021)

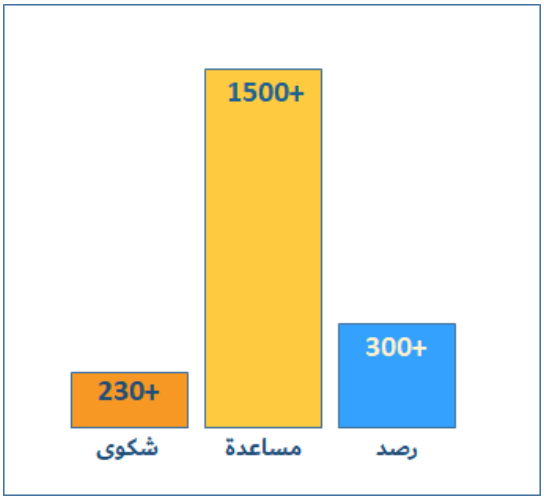

كما قامت المؤسسة خلال النطاق الزمني للاستراتيجية بـ (75) زيارة ميدانية لمراكز الإصلاح والتأهيل والحبس الاحتياطي وأماكن التوقيف، فضلًا عن مؤسسات الرعاية الصحية والدور الاجتماعية وسكن العمالة الوافدة، ومراكز الحجر والعزل الصحيين، إضافة الى عدد من المواقع للتأكد من توافر بيئة سليمة وصحية، وتم إعداد التقارير في المدد الزمنية المحددة وإرسالها إلى الجهات المعنية والمتابعة معهم.

عدد الزيارات الميدانية التي قامت بها المؤسسة
خلال الأعوام (2019-2020-2021)

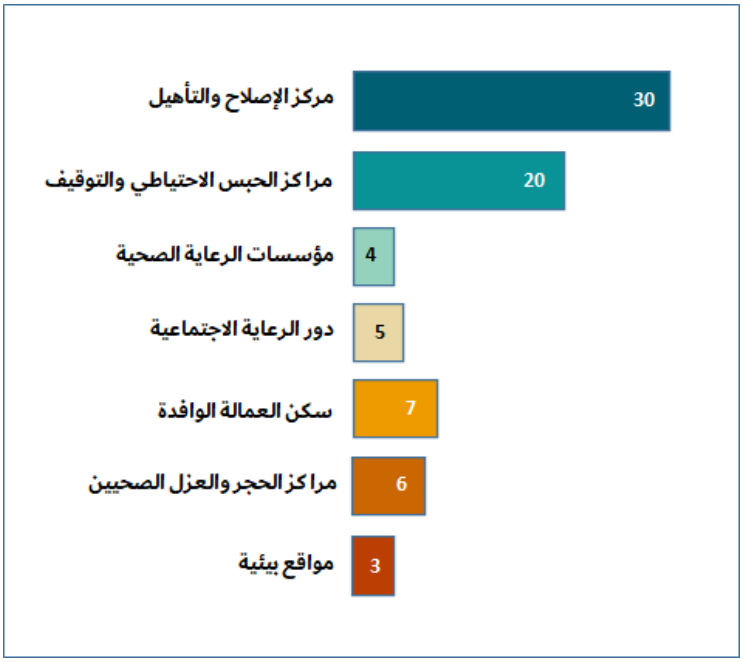

كما حضرت المؤسسة (66) جلسة محاكمة، لغرض ملاحظة مجرياتها، والتحقق من صحة الإجراءات القضائية، والتأكد من توفير ضمانات المحاكمة العادلة لجميع أطراف التقاضي.

أنواع المحاكم وعدد الجلسات التي حضرتها المؤسسة
خلال الأعوام (2019-2020-2021)

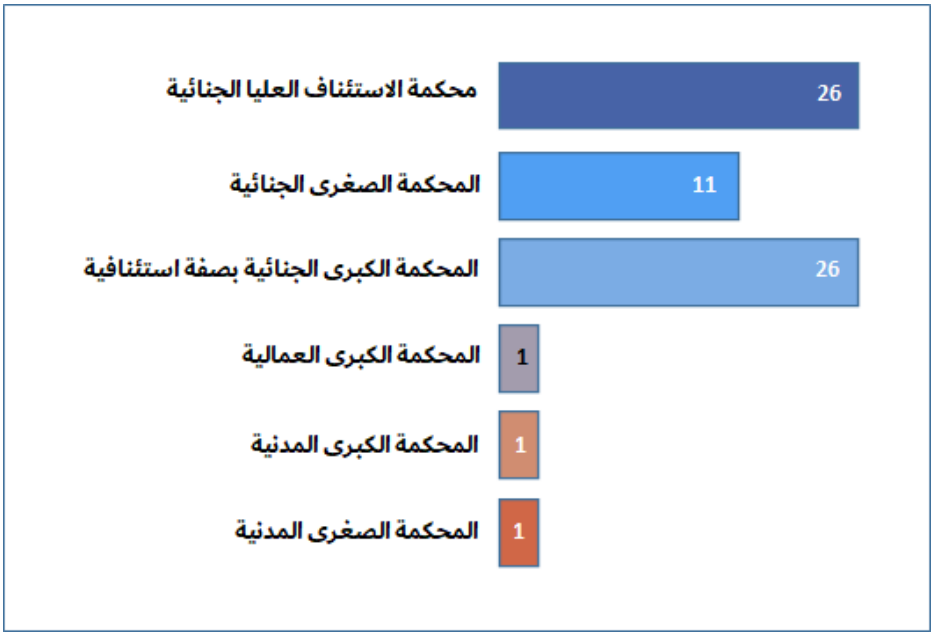

وانطلاقًا من اختصاص المؤسسة في رصد أوضاع حقوق الإنسان، وتقديم المقترحات والمبادرات، ولما لها من اختصاص في مخاطبة الرأي العام مباشرة، فقد أطلقت خلال النطاق الزمني للاستراتيجية حملتين كان الهدف منهما زيادة الوعي المجتمعي وتثقيفه بحقوق تلك الفئات وإشراكه في عملية رصد ما تتعرض له هذه الفئات.

حيث تمحورت الحملة الأولى حول متابعة ورصد مخالفات عدم تنفيذ قرار وزارة العمل والتنمية الاجتماعية رقم (3) لسنة 2013 بشأن حظر العمل وقت الظهيرة للعمال، والذي جاء بهدف الحفاظ على حقوق العمال في ظروف عمل صحية وآمنة، وللتأكد من مدى احترام أصحاب العمل لهذه الحقوق، ودشنت المؤسسة وسم (#اضمن_حقك)، بهدف حث الجمهور الكريم على الإبلاغ عن التجاوزات المرصودة بتشغيل العمال تحت أشعة الشمس وفي الأماكن المكشوفة خلال شهري يوليو وأغسطس، وتحديد مكانها ووقتها والتواصل مع المؤسسة عبر الخط الساخن المجاني (80001144)، أو من خلال الموقع الالكتروني، أو تطبيقات الهاتف النقال.

أما الحملة الثانية فكانت تحت مسمى (#لنساعدهم_في_الوصول) حيث جاءت انطلاقا من إيمان المؤسسة بأهمية تضافر الجهود لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم على قدم المساواة ودونما تمييز، ودعت المؤسسة من خلالها الجمهور الكريم والأشخاص ذوي الإعاقة إلى

القيام بالتبليغ ورصد المرافق العامة أو الخاصة المعدة لاستخدام الجمهور التي يحول تصميمها أو بيئتها المادية المحيطة دون تمتع هذه الفئة بحقهم في الوصول واستخدام تلك المرافق على قدم المساواة مع الآخرين.

(4) التثقيف والتدريب والتعاون مع الهيئات ذات الصلة بحقوق الإنسان

نجحت المؤسسة خلال السنوات الثلاث الماضية في استقطاب زهاء (8200) شخص للمشاركة في فعالياتها الهادفة إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان، كما شاركت المؤسسة في (156) فعالية محلية وخارجية، شملت المؤتمرات والندوات وورش العمل المحلية والإقليمية والدولية، حيث تمكنت من الحصول على متوسط نسبة رضا بلغ (94.5%) في استمارة تقييم الفعاليات الخاصة بالمشاركين لعام 2021، بزيادة قدرها (3.5%)، من ذات المتوسط لعامي 2019 و2020 والذي كان (91%) لكل عام.

متوسط نسبة رضا المشاركين في فعاليات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

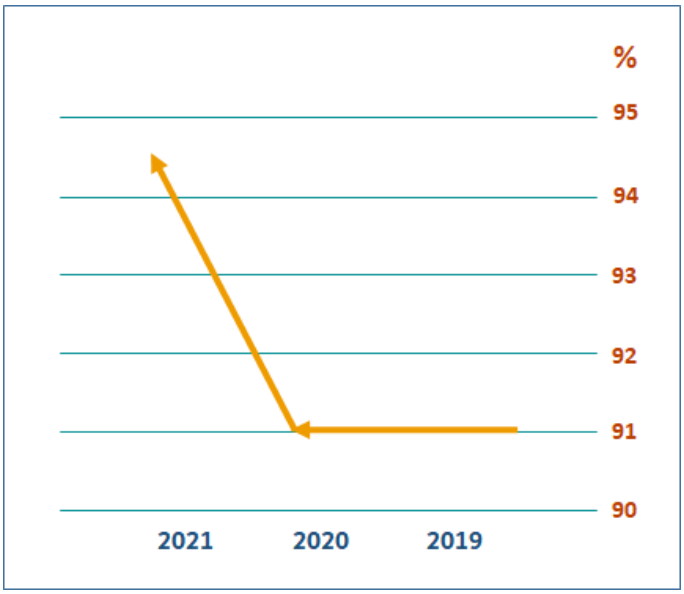

كما حرصت المؤسسة - خلال النطاق الزمني للاستراتيجية - على التعاون المستمر مع مؤسسات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، حيث تعاونت مع ما يزيد على (30) مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى التعاون مع (17) منظمة إقليمية ودولية، إلى جانب تمكنها من عقد (23) فعالية بمشاركة عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني،

وعقدت (107) فعاليات مقترحة في خطط التدريب شملها توقيع مذكرات تفاهم مع عدد من الجهات.

وإيمانًا من المؤسسة بتشجيع الأكاديميين وطلبة الدراسات العليا والمهتمين كافة على إعداد البحوث المستقلة حول الموضوعات التي لها صدى في الرأي العام من فئة الشباب، لغرض دعم وتنمية مهارات الابتكار والإبداع، وتعزيز الشراكة مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، إلى جانب تبادل الخبرات في مجال حقوق الإنسان، فقد أنشأت برنامجًا متخصصًا في هذا الصدد يحمل اسم "برنامج الزمالة البحثية في مجال حقوق الإنسان"، حيث بلغ عدد المشاركين فيه زهاء (60) مشاركًا.

وفي سياق آخر، تم إشراك ما يزيد عن (200) طالب وطالبة في مناقشات حول عدد من الموضوعات المتعلقة بالنفايات الخطرة وأثرها في تمتع الإنسان ببيئة صحية وآمنة وسليمة، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وأمانة العاصمة، كما أعدت المؤسسة استبانًا خاصا بجائحة كورونا وأثر الإجراءات التي اتخذتها مملكة البحرين لحفظ مصالح المواطنين والمقيمين، من خلال استطلا الكادر الطبي والمرضى في مراكز الحجر والعزل الصحيين، وتم نشر نتائجه في التقرير السنوي الثامن للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2020.

وستستمر المؤسسة في تعزيز التواصل وتوطيد العلاقات مع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان، وكذلك في تعزيز وتقوية العلاقات مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الإقليمية والدولية، والعمل على مد جسور تبادل الخبرات والمعرفة.

التقييم الوطني

على الرغم من التحديات التي واجهت العالم أجمع وتأثر مملكة البحرين بها خلال عامي (2020-2021) من جرّاء انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، فلقد تمكنت المؤسسة وبجدارة من اتخاذ خطوات حثيثة نحو الترويج لمبادئ حقوق الإنسان بشكل عام، وضمان حقوق الإنسان في القطاعين الصحي والتعليمي على نحو خاص، فضلًا عن السعي نحو ضمان عدم تأثر الفئات الأولى بالرعاية وفيهم الأطفال وذوو الإعاقة وكبار السن أو المساس بحقوقهم المقررة، حيث أخذت المملكة على عاتقها التنفيذ الأمثل والكامل لتوصيات منظمة الصحة العالمية ذات الصلة بالشأن الوقائي (الاحترازي) والعلاجي (الدوائي)، من خلال إيجاد المراكز المتخصصة لعلاج المرضى المصابين بالفيروس، وتوفير اللقاحات المعتمدة، بشكل عادل ومجاني للمواطنين والمقيمين على حد سواء دونما تمييز البتة.

ولم تكن تداعيات انتشار فيروس كورنا المستجد (كوفيد-19) حكرًا على الجانب الحقوقي المجرد فقط، بل كان لها تأثير في الجانب الاقتصادي وما يتصل بأهداف التنمية المستدامة (2030) ذات الصلة، حيث اتخذت المملكة خطوات جادة للحد من التداعيات الاقتصادية للجائحة وضمان عدم تأثر ذلك بحقوق الإنسان الأساسية ولاسيما تلك المرتبطة بحق الأفراد في التمتع بمستوى معيشي لائق.

وتحقيقًا لذلك، جاء المرسوم بقانون رقم (22) لسنة 2021 بإصدار قانون التنفيذ في المواد المدنية والتجارية، ليشكل تطورًا مهمًا نحو تحقيق التوازن العادل بين مصلحة الدائن والمدين، من خلال إيجاد ضمانات قانونية تحقق مصلحة الطرفين، من دون اللجوء إلى القبض وحبس المدين للوفاء بدين مدني، كنوع من الإكراه البدني لإجبار الشخص على التنفيذ والسداد، وهو ما يشكل مواءمة فعلية لما قررته أحكام المادة (11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ذات العلاقة، الذي انضمت إليه مملكة البحرين بموجب القانون رقم (56) لسنة 2006.

ومن هذا المنطلق تدعم المؤسسة بالقرارات الوزارية المتخذة في شأن حماية الأجور، وعلى الأخص القرار رقم (68) لسنة 2019 بشأن نظام حماية الأجور بوصفه نظامًا يقضي بإلزام صاحب العمل في القطاع الخاص بسداد أجور العمال من خلال البنوك والمؤسسات المالية المرخص لها من قبل مصرف البحرين المركزي وفق مواعيد محددة، والقرار رقم (22) لسنة 2021 بشأن مراحل تطبيق نظام حماية الأجور، الذي بموجبه يتيح تطبيق النظام ضمن مراحل حسب عدد العمال في المنشأة الواحدة وخلال فترة لا تجاوز يناير 2022.

ولتأكيد الحق في المساواة وعدم التمييز، سعت المملكة نحو تأصيل الحق في المساواة بين الجنسين، ولاسيما في الشأن المتصل بالحق في العمل، إذ جاء المرسوم بقانون رقم (16) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم (36) لسنة 2012، ليحظر التمييز في الأجور بين العُمال والعَاملات في العمل ذي القيمة المتساوية، وهو الذي ينسجم ومقررات منظمة العمل الدولية ذات الصلة.

ودعمًا لمبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين، ولزيادة تمكين المرأة من المشاركة في مختلف المجالات، جاء المرسوم بقانون السابق ليلغي العمل بكلٍّ من؛ المادة (30) من أصل القانون تنص على ضرورة قيام الوزير المختص بتحديد الأحوال والأعمال والمناسبات التي لا يجوز فيها تشغيل النساء ليلًا، والمادة (31) التي تقضي بضرورة قيام الوزير المختص بإصدار قرار يُحدد فيه الأعمال التي يحظر تشغيل النساء فيها، وبهذا يكون التعديل الوارد على القانون قد أتاح الفرصة أمام المرأة العاملة للعمل في أي مجال من دون تقييد لحقها في اختيار العمل المناسب لها أسوة بالرجل، ومن دون وجود أي قيود تمنعها من العمل ليلًا.

وفي سياق حق الفرد في الحرية والتمتع بضمانات المحاكمة العادلة، انتهجت السياسة الجنائية في المملكة خلال الأعوام الماضية مسلكًا يحد من استخدام العقوبات السالبة للحرية والحد منها، واللجوء إلى بدائل عقابية أو إجرائية، من خلال إيجاد نظام الوساطة في المسائل الجنائية، وتقرير الصلح والتصالح الجنائيين، أو اللجوء إلى عقوبات أو تدابير بديلة، وذلك مما تضمنه القانون رقم (18) لسنة 2017، والمعدل بالمرسوم بقانون رقم (24) لسنة 2021، لتكون تلك العقوبات والتدابير البديلة قادرة على إدماج المحكوم عليه وجعله ناجعًا صالحًا في المجتمع، وهو الذي بلا أدنى شك سوف ينعكس إيجابًا على وضع المشمولين بأحكام هذا القانون، وعلى النزلاء الحاليين داخل مراكز الإصلاح والتأهيل والحبس الاحتياطي.

وتدعم المؤسسة في هذا الصدد بصدور القانون رقم (4) لسنة 2021 بإصدار قانون العدالة الإصلاحية للأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة، بوصفه قانونًا يعزز العدالة الإصلاحية للأطفال في جميع مراحل الدعوى الجنائية، وفيها التحقيق والمحاكمة وأثناء تنفيذ الحكم، كما جاء القانون ليقرر الاتساق مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صدّقت عليها أو انضمت إليها المملكة، من خلال توفير الدعم والحماية اللازمين لهذه الفئة، عن طريق إعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع، وهو ما أكدته المعايير الدولية لحقوق الإنسان، من خلال حث الدول على اتخاذ جميع التدابير التشريعية والإدارية لحماية الأطفال ومراعاة مصالحهم الفضلى في جميع الأوقات، تحقيقًا للعدالة بمفهومها الشامل.

الأهداف الاستراتيجية 2022 - 2025

الهدف الأول: تأثير جائحة كورونا في الاقتصاد الوطني وريادة الأعمال

يعد الاقتصاد الوطني المورد الرئيس لضمان تمتع الجميع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث إن مواءمة النمو الاقتصادي مع حماية مبادئ حقوق الإنسان يعد أحد الأهداف الرئيسة التي يجب السعي إليها من أجل تحقيق كرامة الإنسان، وعلى الدولة ضمان تمتع مؤسسات ريادة الأعمال بحقوقها المنصوص عليها في الدستور والتشريعات الوطنية ذات الصلة، واحترام مبادئ حقوق الإنسان خلال تأثير الجائحة.

نهدف إلى:

(1) العمل على توافق الاقتصاد الوطني مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(2) العمل على تعزيز الوعي بأهمية قطاع ريادة الأعمال وانسجامها مع مبادئ حقوق الإنسان.

(3) متابعة تأثيرات الجائحة في تمتع الأفراد بحقهم في العمل، وضمان احترام الشركات والمؤسسات التجارية لحقوق العاملين فيها.

الهدف الثاني: التعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان

نظرًا إلى ما للتعليم من أهمية ومكانة أساسيتين في مجال حقوق الإنسان، ولاعتباره ضمانًا أساسيًا لتمكين وتقوية وممارسة باقي الحقوق الأخرى المتصلة به، فقد أولت مملكة البحرين أهمية كبرى للتعليم من خلال تطوير العلوم التي يتلقاها الفرد في جميع المراحل الدراسية، والمتضمنة إرساخ مفاهيم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتمكين الفرد من الإسهام بدور فاعل ونافع في المجتمع.

نهدف إلى:

(1) نشر الوعي بمبادئ حقوق الإنسان من خلال طلبة المدارس والمعاهد والمؤسسات الأكاديمية العامة والخاصة.

(2) العمل على إدماج مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان في المقررات التعليمية للمؤسسات العامة والخاصة.

(3) رصد تأثير الأزمات والظروف الاستثنائية في الممارسات التي تقوم بها المؤسسات التعليمية والتدريبية والتأهيلية لضمان تمتع الجميع بالحق في التعليم.

الهدف الثالث: تحقيق المعاملة المتساوية والمساواة بين الجنسين

يرتبط الهدفان الخامس والعاشر من أهداف التنمية المستدامة (2030) والمتعلقان بتحقيق المساواة بين الجنســـين، والحد من أوجه عدم المســـاواة على التوالي، على نحو وثيق، بالتمتع بجميع حقوق الإنســان، حيث يعد هذا الهدف حجر الزاوية في إعمال حقوق المرأة وخاصــة في الحقوق الأســاســية لها كالعمل والمساواة في الأجور، وتوفير السكن الملائم.

نهدف إلى:

(1) تسـليط الضـوء على ارتباط حقوق المرأة بجميع الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية، وخاصـة الحق في السكن الملائم، والمساواة في الأجور.

(2) التعاون مع مؤســسـات المجتمع المدني وخاصــة تلك الهادفة إلى دعم المرأة في ميادين حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(3) تشجيع تطبيق القطاعين العام والخاص للممارسات الفضلى المتصلة بتعزيز وحماية حقوق المرأة.

الهدف الرابع: تمتع الجميع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة

يُعد الحق في الصحة أحد أهم حقوق الإنسان الأساسية، إذ لا يقتصر تمتع الأفراد بهذا الحق من خلال الحصول على الرعاية الصحية وانعدام المرض أو العجز، بل يمتد إلى سلامة الفرد البدنية والنفسية والاجتماعية، كما يجب أن يتمتع به الأشخاص المقيدة حريتهم كذلك، خاصة في أوقات الأزمات والظروف الاستثنائية والجوائح المرتبطة بالصحة العامة.

نهدف إلى:

(1) تعزيز تمتع الجميع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والنفسية والاجتماعية.

(2) رصد ومتابعة أوضاع الأفراد داخل المؤسسات الصحية، وفي ذلك المؤسسات الواقعة داخل مراكز الإصلاح والتأهيل، لضمان تمتع الجميع بحقوقهم الصحية.

(3) دراسة تأثير الجوائح المرتبطة بالصحة العامة في تمتع الأفراد بأعلى مستوى من الصحة.

خطـة العمـل - 2025-2022

1 - الوظائف الأساسية

النشاط	المحور	وقت التنفيذ	الجهة المسؤولة	مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs)
تفعيل برنامج الزمالة البحثية في مجال حقوق الإنسان	البحوث	2022 - 2025	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	- الالتزام بوقت التنفيذ. - عدد المتقدمين. - نتائج مسح مدى الاستفادة.
تقديم الآراء والاستشارات القانونية	الاستشارات	2022 - 2025	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	تحديد المدة الزمنية للإجابة.
دراسة التشريعات من منطلق حقوق الإنسان واقتراح التعديلات أو صياغة تشريعات جديدة بحسب الحاجة	الاستشارات	2022 - 2025	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	المدة الزمنية للدراسة والرد.
المشاركة في الاستبانات الخاصة بحقوق الإنسان والمعدة من قبل الجهات المعنية محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا	الاستشارات	2022 - 2025	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	تحديد المدة الزمنية للإجابة.
تقديم المساعدة والمشورة القانونيتين	الاستشارات	2022 - 2025	مجلس المفوضين/ مركز الاتصال وتلقي الشكاوى بالأمانة العامة	المدة الزمنية.
تقديم التقارير السنوية حول وضع حقوق الإنسان في مملكة البحرين	كتابة التقارير	2022 - 2025	مجلس المفوضين/ الأمانة العامة	الالتزام بموعد تسليم التقارير.
تقديم التقارير الموازية إلى هيئات المعاهدات والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان	كتابة التقارير	2022 - 2025	مجلس المفوضين/ الأمانة العامة	الالتزام بموعد تسليم التقارير.

النشاط	المحور	وقت التنفيذ	الجهة المسؤولة	مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs)
استلام ودراسة الشكاوى وإحالتها إلى الجهة المعنية في المؤسسة	الرصد	2022 - 2025	مجلس المفوضين/ مركز الاتصال وتلقي الشكاوى بالأمانة العامة	- المدة الزمنية بحسب دليل تلقي الشكاوى والمساعدة القانونية المقدمة.
رصد أي انتهاكات لحقوق الإنسان	الرصد	2022 - 2025	مجلس المفوضين/ مركز الاتصال وتلقي الشكاوى بالأمانة العامة	- المدة الزمنية لأخذ الإجراء اللازم من الوقت الذي يتم فيه رصد الانتهاك حتى البت فيه.
القيام بزيارات معلنة وغير معلنة لمراكز الإصلاح والتأهيل وأماكن التوقيف ولأي أماكن أخرى	الرصد	2022 - 2025	مجلس المفوضين/ الأمانة العامة	عدد الزيارات.
حضور جلسات المحاكمات للتأكد من ضمانات المحاكمة العادلة	الرصد	2022 - 2025	مجلس المفوضين/ لأمانة العامة	- عدد الجلسات ذات العلاقة بحقوق الإنسان التي يتم حضورها. - المدة الزمنية.
التواصل والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان	التدريب/التثقيف	2022 - 2025	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	عدد مؤسسات المجتمع المدني التي تم التعاون معها.
تقوية العلاقات مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان العربية والإقليمية والدولية	التدريب/التثقيف	2022 - 2025	مجلس المفوضين/ الأمانة العامة	عدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تم التعاون معها.
تقديم البرامج التدريبية إلى الجمهور الهادفة إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان	التدريب/التثقيف	2022 - 2025	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب ومركز الاتصال وتلقي الشكاوى بالأمانة العامة	عدد الأشخاص الذين تم تدريبهم.
حضور المؤتمرات والاجتماعات والندوات وورش العمل المحلية والإقليمية والدولية	التدريب/التثقيف	2022 - 2025	مجلس المفوضين/ الأمانة العامة	عدد الفعاليات التي تمت المشاركة فيها.

النشاط	المحور	وقت التنفيذ	الجهة المسؤولة	مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs)
إقامة برامج توعوية للتعريف بدور وأهداف واختصاصات المؤسسة الوطنية	التدريب/التثقيف	2022 - 2025	مجلس المفوضين/ الأمانة العامة	إجراء مسح تقييمي.
نشر الكتب والمطويات لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان	التثقيف	2022 - 2025	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	عدد المطبوعات المنشورة لكل فئة مستهدفة (مثلا: الأطفال ، مؤسسات المجتمع المدني، العمالة الوافدة... الخ).
التفاعل مع الأيام الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان	التثقيف	2022 - 2025	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	عدد الأيام الوطنية والإقليمية والدولية التي تم التفاعل معها.
تطوير قدرات العاملين في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال حقوق الإنسان من خلال إشراكهم في مختلف البرامج التدريبية ذات العلاقة	التدريب	2022 - 2025	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	قياس تطور الأداء لدى العاملين في المؤسسة

2 - تأثير جائحة كورونا في الاقتصاد الوطني وريادة الأعمال

النشاط	المحور	وقت التنفيذ	الجهة المسؤولة	مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs)
تضمين التقارير السنوية بندًا حول أهم الإجراءات المتخذة في مملكة البحرين للحد من تأثير جائحة كورونا في الاقتصاد الوطني وريادة الأعمال وأهم التوصيات المعنية بذلك	البحوث	الربع الثاني 2023	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	الالتزام بالمدة الزمنية المحددة.
القيام بزيارات ميدانية للشركات التي تأثرت بجائحة كورونا	الرصد	الربع الأول 2023	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب، ومركز الاتصال وتلقي الشكاوى بالأمانة العامة	المدة الزمنية لأخذ الإجراء اللازم من الوقت الذي يتم فيه رصد الانتهاك حتى البت فيه.

النشاط	المحور	وقت التنفيذ	الجهة المسؤولة	مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs)
عقد طاولة مستديرة حول أهم الطرق المعنية بإعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمرحلة التعافي وإعادة تشغيل الأنشطة الاقتصادية	التدريب/التثقيف	الربع الثالث 2023	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	- الالتزام بالمدة الزمنية. - التوصيات الناتجة من الطاولة المستديرة.
عقد ورشة عمل حول دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	التدريب/التثقيف	الربع الثالث 2025	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	مسح لمدى الاستفادة.
عقد ملتقى حول أهم التحديات والعقبات الاقتصادية والحلول لتأثير جائحة كورونا في الاقتصاد الوطني	التدريب/التثقيف	الربع الرابع 2022	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	عدد التوصيات.
تنظيم حملة توعوية حول أهمية تمتع الأفراد بالحق في العمل في ظل الأزمات	التدريب/التثقيف	الربع الرابع 2022	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	الالتزام بالمدة الزمنية المحددة.
التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني حول المواضيع المتعلقة بتأثير جائحة كورونا في الاقتصاد الوطني وريادة الأعمال	التدريب/التثقيف	2022 - 2025	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	عدد الفعاليات المشتركة.
عقد فعاليات وبرامج حول تأثير جائحة كورونا في الاقتصاد الوطني وريادة الأعمال	التدريب/التثقيف	2022 - 2025	الأمانة العامة	مسح لمدى الاستفادة.

3 - التعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان

النشاط	المحور	وقت التنفيذ	الجهة المسؤولة	مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs)
مراجعة التشريعات المتعلقة بالحق في التعليم واقتراح التعديلات عليها	الاستشارات	الربع الأول 2025	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	عدد المقترحات المقدمة.
اقتراح مواضيع جديدة لإرساخ مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان في المقررات التعليمية للمؤسسات الحكومية والخاصة	الاستشارات	الربع الرابع 2025	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	عدد المقترحات المقدمة.
رصد تأثير الأزمات والظروف الاستثنائية في الممارسات التي تقوم بها المؤسسات التعليمية والتدريبية والتأهيلية لضمان تمتع الجميع بالحق في التعليم	الرصد	الربع الثالث 2022	الأمانة العامة	المدة الزمنية.
نشر الوعي بمبادئ حقوق الإنسان وبالأخص حقوق الطفل لدى طلبة المدارس الحكومية والخاصة	التدريب/التثقيف	الربع الأول 2025	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	- عدد المشاركين. - تقييم مدى الاستفادة.
تنظيم محاضرات توعوية عن الحق في التعليم وأهمية التعامل الإيجابي مع الطلبة للكادر التعليمي في المؤسسات الأكاديمية الحكومية والخاصة	التدريب/التثقيف	الربع الثاني 2024	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	عدد الفعاليات المشتركة.
إطلاق الدورة الثانية لمسابقة تحديات حقوقية لطلبة المدارس حول الحق في التعليم وأثره في حقوق الإنسان	التدريب/التثقيف	الربع الثاني 2023	الأمانة العامة	مدى تفاعل الطلبة مع المسابقة.
تنظيم طاولة مستديرة عن العقبات التي تواجه ذوي الإعاقة للحصول على الحق في التعليم	التدريب/التثقيف	الربع الأول 2024	مجلس المفوضين/	عدد التوصيات المقترحة.

النشاط	المحور	وقت التنفيذ	الجهة المسؤولة	مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs)
			إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	
رفع الوعي بمبادئ حقوق الإنسان لدى طلبة المؤسسات الأكاديمية الحكومية والخاصة	التدريب/التثقيف	الربع الثاني 2025	الأمانة العامة	مسح تقييمي.
إطلاق حملات إعلامية توعوية حول الحق في التعليم	التثقيف	الربع الأول 2023	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	مسح لمدى الاستفادة.

4 - تحقيق المعاملة المتساوية والمساواة بين الجنسين

النشاط	المحور	وقت التنفيذ	الجهة المسؤولة	مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs)
رصد مدى الالتزام بتنفيذ التشريعات والإجراءات المتخذة لتعزيز المعاملة المتساوية والمساواة في الأجور بين العاملين والعاملات في قطاع العمل	الرصد	الربع الثالث 2024	الأمانة العامة	المدة الزمنية.
التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني وخاصة تلك الهادفة إلى دعم المرأة في ميادين حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية	التدريب/التثقيف/ الاستشارات	2025 - 2023	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	- تقييم مدى الاستفادة. - عدد التقارير المنجزة في هذا المجال.
عقد فعاليات مشتركة مع مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز المعاملة المتساوية في جميع القطاعات	التدريب/التثقيف	2025 - 2022	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	- عدد الفعاليات المشتركة. - تقييم مدى الاستفادة.

تفعيل مذكرات التفاهم مع الجهات المختلفة المعنية بالمعاملة المتساوية	التدريب/التثقيف	2022 - 2025	الأمانة العامة	عدد الفعاليات المشتركة.
تنظيم فعاليات لتأكيد ارتباط حقوق المرأة مع جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة الحق في السكن الملائم	التدريب/التثقيف	الربع الرابع 2024	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	تقييم مدى الاستفادة.
تنظيم محاضرات توعوية حول أهمية تطبيق القطاعين العام والخاص للممارسات الفضلى المتصلة بتعزيز وحماية حقوق المرأة	التدريب/التثقيف	الربع الرابع 2025	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	تقييم مدى الاستفادة.
عقد طاولة مستديرة حول أهمية المساواة بين الجنسين في سوق العمل	التدريب	الربع الثاني 2025	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	عدد المحاور والتوصيات.
تنظيم حملات توعوية حول أهمية المساواة في الأجور بين الجنسين	التثقيف	الربع الثالث 2023	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	تقييم مدى الاستفادة.

5 - تمتع الجميع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة

النشاط	المحور	وقت التنفيذ	الجهة المسؤولة	مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs)
دراسة تأثير الجائحة في القطاع الصحي، والدروس المستفادة	البحوث	الربع الرابع 2022	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	- الالتزام بالمدة الزمنية. - التوصيات الناتجة من الدراسة.

النشاط	المحور	وقت التنفيذ	الجهة المسؤولة	مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs)
دراسة التشريعات والإجراءات المتعلقة بالقطاع الصحي بشقيه العام والخاص واقتراح التعديلات عليها	الاستشارات	الربع الرابع 2024	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	عدد المقترحات المقدمة.
مراجعة التشريعات المتعلقة بالمساءلة الطبية واقتراح التعديلات عليها	الاستشارات	الربع الثالث 2025	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	عدد المقترحات المقدمة.
رصد ومتابعة أوضاع الأفراد داخل المؤسسات الصحية، وفي ذلك المؤسسات الواقعة داخل مراكز الإصلاح والتأهيل، لضمان تمتع الجميع بحقوقهم الصحية	الرصد	2022 - 2025	مجلس المفوضين/ مركز الاتصال وتلقي الشكاوى	المدة الزمنية لأخذ الإجراء اللازم من الوقت الذي يتم فيه رصد الانتهاك حتى البت فيه.
تنظيم فعاليات لتعزيز أهمية تمتع الجميع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والنفسية والاجتماعية وأثره في حقوق الإنسان	التدريب/التثقيف	2022 - 2025	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	- عدد المشاركين. - التقييم المعرفي.
تنظيم طاولة مستديرة حول آثار جائحة كورونا في الحق في الصحة والرعاية الصحية وتداعياتها	التدريب/التثقيف	الربع الثاني 2022	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	- الالتزام بالمدة الزمنية. - التوصيات الناتجة من الطاولة المستديرة.
تعزيز الوعي بأهمية صحة الفئات الأولى بالرعاية الجسدية والنفسية والاجتماعية خاصة في وقت الأزمات	التدريب/التثقيف	الربع الثالث 2022	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	- عدد المشاركين. - التقييم المعرفي.
توعية الجمهور حول مشروع الضمان الصحي الوطني وأثره في التمتع بالحق في الصحة	التثقيف	الربع الرابع 2025	مجلس المفوضين/ إدارة الشؤون القانونية والتدريب بالأمانة العامة	- عدد المشاركين. - التقييم المعرفي.